

وكالة فيتش تؤكد ثقتها في الاقتصاد المصري

الإصلاحات وتنوع الاقتصاد أضفيا مرونة لتجاوز آثار كورونا



تعويم الجنيه كان قرارا صحيا

ويبين التقرير جهود الحكومة في ترشيد الإنفاق واستهداف العمل على زيادة نسبة الإيرادات للناتج المحلي خلال السنوات الأربع المقبلة بحيث يتم تمويل كل جهود وبرامج التنمية المستهدفة. وتجاوز التحديات القائمة والمحتملة بفضل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلة المتفردة خلال السنوات الماضية، وكذلك الخطط الإصلاحية الجاري تنفيذها والتي منحت الاقتصاد المصري درجة كبيرة من المرونة في مواجهة مثل هذه الصدمات الخارجية مقارنة بالدول ذات التصنيف الائتماني المائل أو الأعلى.

وأوضح تقرير "فيتش" أن وجود قاعدة تمويل محلية واسعة وقوية ورصيد كبير ومطمئن من احتياطات النقد الأجنبي يمثل عناصر قوة ودعم للاقتصاد المصري.

وأعلن البنك المركزي المصري في نوفمبر 2016 قرار تحرير سعر الصرف "التعويم" وفقا لآليات العرض والطلب، ما أدى إلى رفع سعر الدولار الأمريكي من 8.8 جنيه إلى قرابة 18 جنيهاً آنذاك. وكان قرار التعويم بداية انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وتضمن رفع الدعم تدريجياً عن الوقود والكهرباء، وإقرار حزمة قوانين اقتصادية من بينها قوانين القيمة المضافة والاستثمار والترخيص الصناعية.

ووقعت مصر عقب قرار التعويم اتفاقية مع صندوق النقد حصلت بموجبها على قرض بـ12 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات لدعم برنامج الإصلاح.

وتتوقع أيضا استمرار السيطرة على معدلات التضخم لتحقيق متوسط معدل نمو 5 في المئة في عام 2021 إضافة إلى استمرار تزايد رصيد إقراض القطاع المصرفي لأنشطة القطاع الخاص ليحقق معدل نمو سنويا بـ20 في المئة خلال عام 2021.

من جانبه أكد نائب الوزير للسياسات المالية أحمد كجوك محدودية تأثير جائحة كورونا على معدلات الدين العام للحكومة كسببة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما حدث في معظم الدول الناشئة بل والدول المتقدمة.

وأوضح تقرير "فيتش" أن وجود قاعدة تمويل محلية واسعة وقوية ورصيد كبير ومطمئن من احتياطات النقد الأجنبي يمثل عناصر قوة ودعم للاقتصاد المصري.

وأشار كجوك في بيان إلى أن تقرير مؤسسة "فيتش" توقع أن يصل عجز الموازنة العامة إلى 8.5 في المئة من الناتج المحلي خلال العام المالي الحالي مع عودة مؤشرات عجز الموازنة للانخفاض في السنوات المقبلة، وذلك على ضوء التزام الحكومة المصرية بالعمل على استمرار وتيرة الإصلاح مع دفع ومساندة النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو من خلال تمويل وإقرار حزمة من الإجراءات الاقتصادية الوقائية لدعم القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة والفئات الأكثر احتياجاً، حيث تصل جملة تكلفة هذه الإجراءات حتى الآن نحو 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع الصحي وكفاءة التعامل مع الوضع الوبائي والسيطرة على معدلات الإصابة والوفيات بكوفيد - 19. وأشار إلى أن قرار مؤسسة "فيتش" بتقييم التصنيف الائتماني المصري فاعلية وتوازن السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من الحكومة المصرية خلال السنوات الماضية التي أدت إلى تحقيق معدلات نمو جيدة ومستدامة، ووجود صلابته لدى الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الاقتصادية على نحو انعكس في تعامل الحكومة والدولة السالفة والمرن مع الأزمة الصحية العالمية الحالية.

وقال وزير المالية محمد معيط في بيان إن قرار مؤسسة "فيتش" يعكس تجديد ثقة المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني في المزايا وصلاية الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع أزمة كوفيد - 19 وتجاوز كل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها.

وعزا معيط ذلك إلى استمرار الحكومة المصرية في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والنقدية التي من شأنها تحسين بيئة تشغيل الأعمال وضمان استفادة أوضاع المالية العامة وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. وأوضح تقرير مؤسسة "فيتش" أن استمرار قرار الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر جاء مدفوعاً برصيد الثقة المتولد بسبب الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتفردة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى تنوع وكبر حجم الاقتصاد المصري الذي أظهر مرونة خلال الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن فيروس كورونا.

وأضاف وزير المالية المصري أن الأداء المتميز لاقتصاد بلاده تخطى الأداء الاقتصادي لغالبية الدول النظيرة خلال السنة الماضية، وأرجع ذلك إلى الاستجابة السريعة من الحكومة المصرية لاحتياجات القطاع. وكانت الشركة غير متحمسة للتحويل صوب الكهرباء إلى أن أقرت في 2015 بالغش في اختبارات لانبعاثات الديزل في الولايات المتحدة واضطرت إلى التعامل مع نظام صيني جديد يحدد حصصا للسيارات الكهربائية. وتباشر فولكسفاغن حالياً أحد أكثر البرامج طموحاً في القطاع.

وقالت إن الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمصانع الأوروبية ستصل إلى 240 جيجاوات ساعة سنوياً، مضيفاً أن المصنع الأول سيدخل الخدمة في 2023 وسيكون بالإشتراك مع نورثفولت السويدية. وسيعقبه مصنع في مدينة سالسجيتز الألمانية في 2025، ثم مصانع

انعكست الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي نفذتها الحكومة المصرية على تصنيفها الائتماني مما حمل مؤشرات ثقة كبيرة لدى أكبر الوكالات الائتمانية ما يكشف عن مواطن قوة الاقتصاد الذي يستفيد من قاعدة تمويل محلية واسعة وقوية ورصيد كبير ومطمئن من احتياطات النقد الأجنبي حيث يمثّلان رافداً مهماً.

القاهرة - أشادت مؤسسات مالية واقتصادية بقدرة الاقتصاد المصري على تجاوز أزمة كورونا بعد أن حافظ على مستويات ائتمانية مستقرة، حيث يسלט ذلك الضوء على الإصلاحات المالية والنقدية التي نفذتها القاهرة ما مكّنها من تنويع اقتصادها وضمان مرونته واستدامته ضد التقلبات خصوصاً بالتزامن مع جائحة كورونا.

وأكدت وكالة "فيتش" ثقتها في الاقتصاد المصري وقدرته على تجاوز أزمة جائحة فيروس كورونا وكل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها. وقررت مؤسسة "فيتش" الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر بالمثلين المحلية والأجنبية كما هو دون تعديل عند مستوى "بي+" مع الإبقاء أيضاً على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري "مستقر".

وقال وزير المالية محمد معيط في بيان إن قرار مؤسسة "فيتش" يعكس تجديد ثقة المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني في المزايا وصلاية الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع أزمة كوفيد - 19 وتجاوز كل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها.

وأضاف وزير المالية المصري أن الأداء المتميز لاقتصاد بلاده تخطى الأداء الاقتصادي لغالبية الدول النظيرة خلال السنة الماضية، وأرجع ذلك إلى الاستجابة السريعة من الحكومة المصرية لاحتياجات القطاع.

وقال ثاني أكبر صانع سيارات في العالم الإثنين إنه يستهدف الوصول إلى ستة مصانع منتجة لخلايا البطاريات في أوروبا بحلول 2030، سيبنها بمفرده أو مع شركاء. وتعكف فولكسفاغن على تحويل جذري صوب السيارات العاملة بالبطاريات.

وقال الرئيس التنفيذي هربرت ديس أثناء مناسبة للشركة حضرها أيضاً المديرين التنفيذيين لشركات بي بي وإيل وإبردولا وتحولوا سيكون سريعاً، وغير مسبوقة.

وتابع «النقل الكهربائي أصبح نشاطاً محورياً لنا، لكن فولكسفاغن لم تكشف عن تكلفة الخطة».

المغرب يدرس استثمار تشريع القنب الهندي في الصناعة والطب

استهداف تقليص الفوارق الاجتماعية في بعض المناطق

بدأ المغرب في دراسة فرص استثمار تشريع القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية بعدد من الأقاليم والمناطق لتشجيع مشاريع الزراعة في هذا المجال وذلك بعد مصادقة الحكومة عليه، حيث يندرج المشروع في إطار خطط الرباط لضمان موقع استراتيجي في هذه السوق التي تسجل نمواً كبيراً.

وأكد المدير العام لوكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال على إعداد خطة لإستغلال تشريع استخدامات القنب الهندي في مجالات الطب والصناعة، حيث تستهدف الحكومة تشجيع مشاريع في هذا المجال وإزالة العقبات القانونية أمام المزارعين في عدد من الجهات الداخلية لتقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين المؤشرات الاقتصادية.

وأكد المدير العام لوكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال منير البيوسفي أن الوكالة تركز في الوقت الحالي على إعداد برنامج تنموي طموح لمواكبة تفعيل مشروع القانون المتعلق بتشريع استخدام القنب الهندي بعد المصادقة عليه.

وتأتي هذه الخطوة بعد مصادقة الحكومة المغربية الخسيس على مشروع قانون يشرع استخدام القنب الهندي (مخدر الحشيش) في الأغراض الطبية والصناعية في البلاد، في انتظار إحالة القانون على البرلمان للتصويت عليه.

وتنمية أقاليم الشمال أن "المشروع القانون حول الاستخدامات المشروعة للقنب الهندي ثلاثة أهداف إضافة إلى إبعاده الاستراتيجي المهمة، مبرزا أن "الهدف الاجتماعي يتمثل في تمكين سكان المنطقة، وخاصة المزارعين، من الانخراط في نشاط زراعي مؤطر وقانوني بعيدا عن الخوف والسرية لتحقيق السلم الاجتماعي".

وأضاف أن الهدف الاقتصادي يتمثل في تحسين دخل المزارعين ومستوى معيشة الفئات السكانية، لكون مشروع القانون ينص على زرع ثلث الأراضي بالقنب الهندي لأغراض مشروعة لكن العائدات المرتقبة ستكون أكبر وفق عدد من الدراسات، لافتاً إلى أنه بإمكان المزارعين استغلال الثلثين الباقين من الأراضي في أنشطة إنتاجية أخرى.

وتكرّر أن الهدف الثالث بيئي على اعتبار زراعة القنب الهندي حالياً تساهم في تفكير التربة بسبب الاستعمال المكثف للاسمدة، ونضوب الطبقة المائية بسبب الاستغلال المفرط للماء، وتؤدي إلى اندثار الغاية بفقدان حوالي ألف هكتار من المساحات الخضراء منذ سنة 1975، معتبراً أن تنظيم هذه الزراعة سيساهم بالتأكيد في الحد من هذه الاختلالات.

وخلص إلى أن مشروع القانون يهدف حصراً للمناطق المعروفة بهذه الزراعة ولا يشمل باقي مناطق المغرب، مؤكداً بأن جهود الدولة مكنت على مدى السنوات الماضية من تقليص المساحة المزروعة بالقنب الهندي، إذ انتقلت من 134 ألف هكتار سنة 2003 إلى حوالي 55 ألف هكتار سنة 2016 وفق المعطيات الرسمية المصادق عليها من الأمم المتحدة، وذلك بفضل البرامج التنموية المنجزة عبر إطلاق زراعات وأنشطة بديلة.



تقنين القنب الهندي يقطع الطريق على مهربي المخدرات



محمد معيط
قرار فيتش يعود إلى استمرار الإصلاحات المالية والاقتصادية



منير البيوسفي
البرنامج يهم 98 إقليمًا يفوق عدد سكانها مليون شخص، ويقوم على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في الركيزة الاجتماعية والركيزة الاقتصادية والركيزة البيئية.

وأوضح المسؤول أن "الوكالة تعمل على الصعيد الاجتماعي على بلورة مجموعة من المشاريع لمواكبة خصائص كل إقليم أو منطقة سكنية، وخصوصاً بالنسبة إلى الشباب بهدف توفير أنشطة وخدمات اجتماعية".

ويبين أنه "على الصعيد الاقتصادي يتمثل في إعداد برامج لدعم المشاريع المبررة للدخل في هذا المجال فيما ستتم تهيئة مناطق الأنشطة الاقتصادية بالمناطق، وفي ما يتعلق بالركيزة البيئية، فستتم بلورة مشاريع إيكولوجية للمحافظة على البيئة وتحسين المجال الترابي".

وشدّد على أن "المشروع الطموح لتشريع الزراعة والاستخدامات المشروعة للقنب الهندي والبرنامج التنموي الذي ستعمل السلطات العامة على تنفيذه بالمنطقة يهدف في المقام الأول إلى تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المعنية لإحداث توازن مجالي".

وأوضح أن البرنامج التنموي يهدف إلى تحويل المراكز القروية إلى مدن صغيرة لتمكين متساكنيها من الاستفادة من الخدمات، سواء العامة أو الخاصة، المتاحة بالمحافظات الكبرى.

واعتبر البيوسفي أن مشروع القانون، الذي يأتي في سياق التغييرات الدولية في هذا المجال وعلى رأسها سحب الأمم

فولكسفاغن تنافس تسلا بمصانع بطاريات في أنحاء أوروبا

ومنذ سنوات، بات قطاع السيارات يعتمد بشكل كبير على المصانع التي أسستها شركات عالمية في الصين أو تلك المصانع المشتركة بين علامات تجارية صينية وأخرى أوروبية وأميركية. وأربك توقف بعض تلك المصانع في الصين السوق العالمية، إذ أن تأثر الشركات تسبب في تراجع أرباحها أو اضطرابها لتعويض نقص إنتاج مصانع الصين من مصانع أخرى، الأمر الذي زاد التكليف وأثر على توازن الأسعار.

وسبق وأعلنت شركتنا هيونداي وكيا الكوريتان حينها تعليق إنتاج مصانعهما الداخلية بسبب النقص في بعض قطع المصنعة في الصين جراء تفشي الفيروس هناك. وقررت مجموعة فولكسفاغن آنذاك تمديد تعليق عمل مصانع التجميع في الصين بسبب تفشي فيروس كورونا بالبلاد لمدة أسبوع، وذلك في أعقاب قرار مشابه لشركات أخرى.

في إسبانيا وفرنسا والبرتغال في 2026 وموقع في بولندا أو سلوفاكيا أو جمهورية التشيك بحلول 2027. وسيجري إنشاء مصنعين آخرين بحلول 2030. وفي حين تشمل الخطط المالية لفولكسفاغن المصنعين الأولين بالفعل، فإن المجموعة تجري "مناقشات عميقة" بشأن سبيل إدماج المصانع التالية ضمن أهدافها المالية، وفقاً لما قاله توماس شمول عضو مجلس إدارة الشركة.

وأضاف أنه إذا كانت فولكسفاغن بحاجة إلى تعزيز حضورها في إنتاج خلايا البطاريات فإن الشركة ستكون قادرة على تحلّل التكلفة. وواجهت صناعة السيارات خلال فبراير العام الماضي أزمة كبيرة نتيجة انتشار فيروس كورونا في الصين وتوقف نشاط المصانع هناك. وكان من الصعب حصر الخسائر التي قد تتكبدها الشركات، غير أن الآثار الجانبية كانت وخيمة وفاقت التوقعات.

وكانت الشركة غير متحمسة للتحويل صوب الكهرباء إلى أن أقرت في 2015 بالغش في اختبارات لانبعاثات الديزل في الولايات المتحدة واضطرت إلى التعامل مع نظام صيني جديد يحدد حصصا للسيارات الكهربائية. وتباشر فولكسفاغن حالياً أحد أكثر البرامج طموحاً في القطاع.



هربرت ديس
النقل الكهربائي أصبح نشاطاً محورياً لنا في الوقت الحالي

فراانكفورت - تعزم شركة فولكسفاغن تشييد ستة مصانع لخلايا البطاريات في أوروبا والتوسع في البنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية عالمياً لتسرّع جهودها الرامية لتخطي تسلا وتشجيع استخدام السيارات التي تعمل بالبطاريات.

وقال ثاني أكبر صانع سيارات في العالم الإثنين إنه يستهدف الوصول إلى ستة مصانع منتجة لخلايا البطاريات في أوروبا بحلول 2030، سيبنها بمفرده أو مع شركاء. وتعكف فولكسفاغن على تحويل جذري صوب السيارات العاملة بالبطاريات.

وقال الرئيس التنفيذي هربرت ديس أثناء مناسبة للشركة حضرها أيضاً المديرين التنفيذيين لشركات بي بي وإيل وإبردولا وتحولوا سيكون سريعاً، وغير مسبوقة.